تقييم الاثر البيئي للمشاريع الاسكانية الجديدة في ضوء الاستدامة "دراسة حالة: حاضرة بنغازي"

د. سعاد حمد ابوسنينة
bosninasoad@gmail.com
استاذ مشارك, عضو هيئة تدريس
كلية الآداب, جامعة بنغازي, ليبيا

أ. عبدربه سعيد صالح
abdurabbah_s@academy.edu.ly
مدير عام المركز الليبي للتخطيط الحضري
الهيئة الليبية للبحث العلمي, ليبيا

الملخص

لقد أصبح مفهوم الاستدامة في البيئة السكنية أحد الوسائل المهمة لتقييم مدى نجاح المشاريع الاسكانية الجديدة في خلق بيئة ملائمة ومتجاوبة مع تغير الاحتياجات والمتطلبات والتطلعات للسكان اقتصاديا وبيئيا واجتماعيا, ولكي تكون كذلك فانه من الضروري القيام بدراسات تقييم الاثر البيئي لمناطق توطين تلك المشاريع, لذا فان هذه الدراسة هدفت إلي اكتشاف مدى مراعاة تطبيق هذه الدراسات في مرحلة التوطين للمشاريع الاسكانية الجديدة بحاضرة بنغازي, ولتحقيق اغراضها فقد اعتمدت منهج دراسة الحالة, وخلصت الى جملة من النتائج اهمها أن الواقع الحالي لهذه المشاريع يعكس عدم تطبيق دراسات تقييم الاثر البيئي في مرحلة التوطين بهذه المشاريع, و اوصت بضرورة الربط بين مشروعات التنمية المستدامة و دراسات الاثر البيئي في توطين المشاريع الاسكانية لأنها مطلب حيوي لإرساء العمران والاستقرار بهذه المشاريع, علاوة على المحافظة على عناصر البيئية الطبيعية و حمايتها و استغلالها بالشكل المستدام و المتوازن و الالتزام بتطبيق مفاهيم الاستدامة بمختلف

الكلمات المفتاحية: الاستدامة, تقييم الاثر البيئي, التوطين.

Evaluating the environmental impact of new housing projects in light of sustainability Case Study: Benghazi Metropolis"

Mr. Abdurabbah S. saleh[1]
Dr. Suad Hamad Abu Sneina[2]
Director General of the Libyan Center for Urban Planning, Libya[1].
Associate Professor, Faculty of Arts, University of Benghazi, Libya[2].

Abstract

The concept of sustainability in the residential environment has become one of the important means of evaluating the extent of success of new housing projects in creating an environment that is suitable and responsive to the changing needs, requirements and aspirations of the population economically, environmentally and socially. The study aimed to discover the extent to which these studies were taken into account in the resettlement phase of new housing projects in the capital of Benghazi. To achieve its purposes, it adopted a case study approach, and concluded with a number of results, the most important of which is that the current reality of these projects reflects the lack of application of environmental impact assessment(EIA) studies in the resettlement phase of these projects. It recommended the necessity of linking sustainable development projects with environmental impact studies in the localization of housing projects because it is a vital requirement for establishing urbanization and stability in these projects, in addition to preserving, protecting and exploiting natural environmental elements in a sustainable and balanced manner and committing to applying the concepts of sustainability in its various dimensions (social, economic and environmental) in the urban environment.

Keywords: Sustainability, Environmental Impact Assessment(EIA), localization.

1.مقدمة :

تعد مرحلة تقييم الاثر البيئي هي المرحلة الاولى من مراحل انتاج البيئة السكنية عند تنفيذ السياسات العامة لمشاريع التنمية بصفة عامة والمشاريع الاسكانية الجديدة بصفة خاصة, وبالإشارة الى مفاهيم الاستدامة في البيئة السكنية فانه اصبح من الضروري جدا ان تخلق هذه المشاريع قاعدة اقتصادية بحيث توفر فرص للسكن والعمل معا وتحافظ على عناصر البيئة الطبيعية, ويكون قرار التوطين

فيها وفقا للخصائص الاجتماعية للفئة المستهدفة بالتوطين, ويكون كذلك منسجما مع سياسات التنمية الوطنية المكانية للدولة والتي تستدعي التنسيق والتشاور بين المستوى الاعلى (Macro) والمستوى الادنى (Micro) للجهات الفاعلة وصناع القرار مع التأكيد على ضرورة المحافظة على البيئة الطبيعية, والتي تعتبر مقياس أساسي لدراسات تقييم الاثر البيئي في هذه المشاريع في هذه المرحلة.

لذا فانه ومن خلال هذه الورقة البحثية سيتم التطرق الى مفهوم الاستدامة واهم ابعادها, ومدى انعكاس هذا المفهوم في سياسات التنمية الوطنية المكانية للدولة الليبية في مراحل عملية انتاج البيئة السكنية وتحديدا في مرحلة التوطين والتي يتم من خلالها تقييم الاثر البيئي, لما لها من أهمية كبيرة في تعزيز وتحقيق التنمية الحضرية المستدامة، وفى ضوء ذلك سيتم عرض لبعض حالات التوطين لهذه المشاريع بحاضرة بنغازي, بهدف تحديد مكامن الضعف وسبل تلافيها والحد من أثارها السلبية والتعرف على مدى مراعاة تطبيق دراسات الاثر البيئي في المشاريع الاسكانية الجديدة بحاضرة بنغازي.

1.1 المشكلة البحثية Research problem :

شرعت العديد من الهيئات والمؤسسات المعنية بالنشاط الإسكاني في توسيع نشاطها لمواجهة الطلب المتزايد على السكن في حاضرة بنغازي خلال مطلع تسعينات القرن الماضي, و ذلك كمحاولة لسد العجز الموجود في الرصيد الاسكاني ولخلق توازن للنمو العمراني الحضري, الامر الذي نتجت عنه جملة من المشاكل و التي اهمها على النحو التالي:

- التوسع الهائل في توطين المشاريع الاسكانية الجديدة في مدينة بنغازي.
- اختيار مواقع للمشاريع الاسكانية الجديدة دون مراعاة طبيعة هذه المواقع و مدى توافقها مع مبادئ ومتطلبات الاستدامة.
- التوطين بالمخالفة لاستعمالات المخطط العام المعتمد لمدينة بنغازي.
- تغيير استعمالات الاراضي بالمخطط العام للمدينة دون اجراء تقييم الاثر البيئي لها.

2.1. هدف الدراسة Study objective : هدفت هذه الدراسة الى:

– اكتشاف إلي أي مدى تم مراعاة تطبيق دراسات الاثر البيئي في مرحلة التوطين بالمشاريع الاسكانية الجديدة بحاضرة بنغازي, وعلى وجه الخصوص خلال الفترة التي شهدت معاودة النشاط الإسكاني والتي شملت المرحلتين الثالثة والرابعة من مراحل التنمية في ليبيا بداية من عام 1990 وحتى 2011.

– التحقق من القيام بدراسات تقييم الاثر البيئي للمشاريع الاسكانية الجديدة بحاضرة بنغازي.

– اقتراح جملة من التوصيات (الفنية و التشريعية) المختلفة المتعلقة بالسياسات العامة للإسكان والتي يمكن من خلالها المساهمة في خلق بيئة سكنية مستدامة.

3.1. تساؤلات الدراسة Study objective:

إن تحقيق هدف هذه الدراسة والمتمثل في تحليل وفهم معمق لمدى القيام بدراسات تقييم الاثر البيئي للمشاريع الاسكانية الجديدة بحاضرة بنغازي يتطلب الإجابة عن جملة من الأسئلة والتي يمكن إيجازها في الآتي:

-ما هو مفهوم الاستدامة في البيئة الحضرية وما هي ابعادها الرئيسية؟

-ما هو مفهوم تقييم الاثر البيئي, وما هي أهم خصائصه, و طرق تقييمه؟

-ما هو واقع سياسات التنمية الوطنية المكانية في حاضرة بنغازي؟

-هل تم مراعاة تطبيق دراسات تقييم الاثر البيئي في المشاريع الاسكانية الجديدة بحاضرة بنغازي؟

4.1. أهمية الدراسة Importance of study :

تكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة في ضوء التوسع الكبير الذي شهدته ليبيا في تنفيذ المشاريع الإسكانية الجديدة خاصة في حاضرة بنغازي سواء المنفذة حديثا أو التي لازالت في طور التنفيذ وكذلك المشاريع المستقبلية, وذلك لمعرفة مدى مراعاة تطبيق دراسات تقييم الاثر البيئي بهذه المشاريع لتحقيق التنمية المستدامة بها, علاوة على ذلك فان هذه الدراسة تكتسب أهمية أخرى من حيث كونها محاولة جادة لسد النقص في مجال الدراسات والأبحاث العلمية التي تتعلق بمفهوم الاستدامة البيئية و اهمية تقييم الاثر البيئي في مرحلة توطين المشاريع الاسكانية الجديدة في اطار التنمية المكانية للدولة.

5.1. منهجية الدراسة Study methodology:

بالإشارة إلى طبيعة الدراسة الاستكشافية والتي تتناول موضوع الاستدامة البيئية و تقييم الاثر البيئي في المشاريع الاسكانية الجديدة لمعرفة مدى مراعاة تطبيق دراسات تقييم الاثر البيئي بها قبل توطينها, لذا فان منهج دراسة الحالة يعتقد بأنه الأنسب لطبيعة الدراسة والذي يتضمن دراسة الحقائق الراهنة لطبيعة الحالة من خلال تحليل البيانات والمعلومات الكمية والنوعية التي سيتم تجميعها حول موضوع الدراسة من خلال المسح الميداني واستمارات الاستبيان الخاصة بمجتمع الدراسة المتمثل في المشاريع الاسكانية الجديدة بحاضرة بنغازي.

6.1. حدود الدراسة Study Scope:

- **الموضوعية:** اقتصرت على مدى مراعاة تطبيق دراسات تقييم الاثر البيئي في مرحلة التوطين.
- **المكانية:** المشاريع الاسكانية الجديدة بحاضرة بنغازي.
- **الزمنية:** خلال الفترة من (1990–2012), وهي الفترة التي شهدت معاودة النشاط الإسكاني في ليبيا بعد فترة الركود في عقد الثمانينات من القرن الماضي.

الاطار النظري Theoretical frame

2. تمهيد:

يتناول هذا الاطار موضوع الاستدامة في البيئة الحضرية والذي يعد أمرا مهما في سياق وضع الإطار النظري لفهم الأسس والاعتبارات البيئية الواجب مراعاتها لتقييم الاثر البيئي لتوطين المشاريع الاسكانية الجديدة بمختلف انواعها و طرق انتاجها, حيث يقدم مدخل عام عن الاستدامة من حيث المفهوم و الابعاد, ومن ثم يتناول مفهوم تقييم الاثر البيئي واهم خصائصه و طرق تقييم المشاريع التنموية بصفة عامة, وذلك ضمن إطار أبعاد التنمية المستدامة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية), والتي تمثل أساسا لاستنباط أدوات القياس التي ستستخدم في معرفة الى أي مدى تم تطبيق دراسات تقييم الاثر البيئي في توطين المشاريع الاسكانية الجديدة بحاضرة بنغازي موضوع هذه الدراسة وتحقيقا لأهم أهدافها, كذلك فانه يمكن القول بان هذا الاطار يهدف إلى الإجابة على التساؤلات التالية والمتمثلة في:

- ما هو مفهوم الاستدامة في البيئة الحضرية وما هي ابعادها الرئيسية؟
- ما هو مفهوم تقييم الاثر البيئي, وما هي أهم خصائصه, و طرق تقييمه؟

1.2. مفهوم الاستدامة Sustainability concept :

تم طرح مفاهيم عديدة لمفهوم الاستدامة من قبل العديد من المنظمات و الهيئات الدولية المهتمة بقضايا التنمية و الاستدامة و البيئة الا ان اغلبها تزكي تعريف لجنة البيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة المعروفة بالجنة بروندتلاند "Brundtland" فالتنمية المستدامة هي "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الاجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم الخاصة".

2.2. ابعاد الاستدامة Sustainability dimensions :

1.2.2.البعد الاقتصادي Economic : يتضمن هذا البعد ما يتم تحقيقه من نمو في الخل القومي بشكل مستدام بجانبيه الكمي و النوعي على ان ينصب الاهتمام بالجانب النوعي بالدرجة الاساس, و يشترط ان لا يكون تحقيق النمو على حساب الجانب البيئي و مرتبط بتوفير التشغيل وبالشكل الذي لا يؤدي الى تركز الثروة بيد فئة قليلة من المجتمع.

2.2.2.البعد الاجتماعي Social : يهتم هذا البعد بتنمية قدرات راس المال البشري من خلال الاهتمام بالجانب الصحي و التعليمي وهذا لا يعني انه منفصل عن الابعاد الاخرى للتنمية المستدامة.

3.2.2.البعد البيئي Environment : و يعني تحقيق الرفاهية الاقتصادية للأجيال الحالية و المستقبلية في ظل المحافظة على البيئة و حمايتها و تمكينها من توفير مستوى معيشي يتحسن باستمرار اضافة الى المحافظة راس المال الطبيعي في الانشطة الاقتصادية. (ندى، 2020) شكل(1).

شكل (1) ابعاد الاستدامة

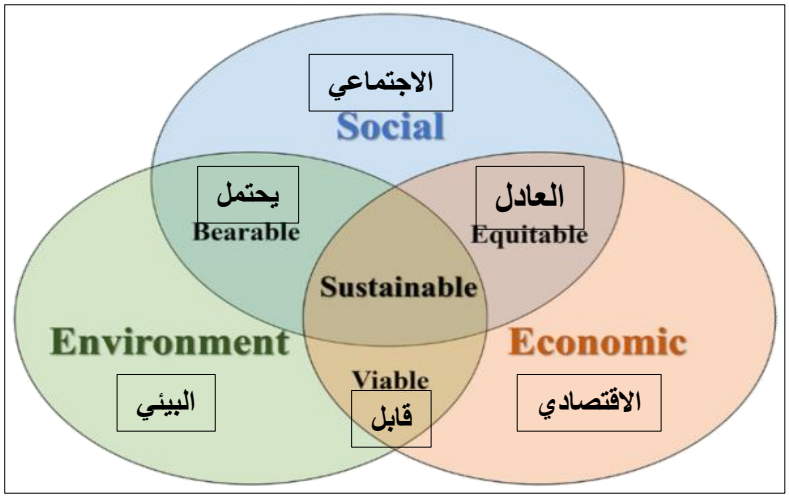

(Source: https://en.wikipedia.org/wiki/sustainable development)

3.2. مفهوم تقييم الاثر البيئي Environmental Impact Assessment :

ان عملية تقييم الاثر البيئي (EIA) لمشاريع التنمية تمكن من معرفة المشكلات البيئية و العمل على تحديد انسب طرق التعامل معها منذ بداية المشروع الى نهايته, مما جعل هذا الاسلوب اداة متكاملة تعمل على ايجاد الاستغلال الامثل للموارد المادية والبشرية و المعنوية لضمان تنمية اقتصادية متواصلة بما يلبي حاجات الاجيال الحاضرة والمستقبلية. (ممدوح، 2008), كما تعرف دراسة الاثر البيئي بانها اداة تخطيطية تعمل بالمنهج العلمي من اجل معرفة التنبؤات و تقييم التأثيرات البيئية و مشاركتها في عملية التنمية و هي عبارة عن تدابير لاتخاذ القرار للتأكد من التحليل البيئي يحدث تأثير على عملية اتخاذ القرار. (منصور، 2009)

4.2. خصائص دراسة تقييم الاثر البيئي Sustainability concept :

1.4.2. الطابع التشاوري لدراسة مدى التأثير على البيئة:

يظهر الطابع التشاوري لنظام تقييم الاثر البيئي من خلال استشارة كل شخص طبيعي او معنوي و هو الامر الذي يسمح للجمهور بالتعرف على المشروع بكامله و تقييم اقتراحاته, و ضمان مشاركته في اعداد المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير و مخطط استعمالات الاراضي و كل المخططات و الامور اللاحقة.

2.4.2. الطابع الاعلامي لدراسة التأثير على البيئية:

يمثل نظام دراسة التأثير على البيئة و سيلة لإعلام الجمهور بنوع المشروع واثاره المرتقبة على البيئة و كذا الطرق و الكيفيات التي يتم بها التدخل لمجابهة اي خطر قد يحدثه هذا المشروع على البيئة المحيطة, حيث اصبح الان للمواطن حق المشاركة في تطبيق القرار المحلي وهو ما يجسده الدور الاعلامي لنظام تقييم الاثر البيئي. (تركية، 2014)

لتقييم الاثر البيئي مجموعة من الوسائل و المناهج التي تمثل جزءا من عملية التخطيط و صناعة القرار للمشاريع التنموية المختلفة اذ بناء على هذا التقييم يتم اتخاذ القرارات الخاصة باعتماد المشروع من عدمه, حيث تبدأ عملية التقييم قبل اتخاذ القرار النهائي بشأن اي مشروع وتستمر حتى بعد تنفذه, اذ تتم مراقبة المشروع لضمان عدم ظهور اثار سلبية لاحقا, اذ عملت كثير من دول العالم على مناهج و طرق و اساليب للقيام بعملية التقييم ادراكا منها بالأهمية البالغة لها, اذ يلاحظ ان هذه المناهج ملائمة لجميع الدول حتى اذا وجد اختلاف فهو يعود الى اختلاف في انواع المشاريع و القائمين بإجراء تقييم الاثر البيئي, و يلاحظ ان معظم هذه المناهج المتعلقة بتقييم الاثر البيئي ترتكز عل ثلاثة مواضيع رئيسية هي (تشخيص و تفسير و قياس الاثار البيئة). (محمدالصيرفي، 2008)

1.3.4.2. الطرق التقليدية:(الاسلوب المباشر, طريقة القوائم وتنقسم الى (المراقبة البسيطة و المراقبة الوصفية)).

2.3.4.2. الطرق الحديثة: (مصفوفة ليو بولد, مصفوفة سفير, مصفوفة تفاعل المكونات, الطريقة الاقتصادية). (رياض، 2006)

الاطار العملي Practical framework

3. تمهيد :

يتناول هذا الاطار وبشيء من التفصيل التحقق من مدى مراعاة تطبيق مفاهيم الاستدامة في البيئة السكنية وتحديدا في مرحلة التوطين للمشاريع الاسكانية الجديدة بحاضرة بنغازي, حيث يقدم التحليل الوصفي لأهم خصائص البيئة السكنية والسكانية (الاجتماعية والاقتصادية) للعينة المختارة من منطقة الدراسة, ويتناول أهم أراء وانطباعات وتطلعات الفاعلين, خاصة فيما يتعلق بالقيام بدراسة الاثر البيئي, وفي هذا الصدد تم استخدام ما تم تجميعه من بيانات مطلوبة لتحقيق غرض الدراسة من مختلف المصادر المتوفرة كالبيانات الوثائقية وهي بيانات قد تكون كمية على سبيل المثال (إحصائيات المساكن, تعدادات السكان, مساحات المشاريع السكنية...الخ), أو نوعية مثل (الوثائق الإدارية, الدراسات الرسمية, الخرائط, القوانين المنظمة للملكية, لوائح التخطيط, لوائح التصميم, لوائح البناء...الخ), و التي تم الحصول عليها وتجميعها من (الجهات الرسمية للدولة, الأرشيف, شبكة المعلومات), وكذلك ما تم الحصول عليه من بيانات ميدانية وهي تتميز أيضا بالجمع بين المعلومات الكمية و ألنوعية, والتي تم تجميعها بعدة وسائل مثل (الاستبيان, المقابلات, الملاحظة, مخططات الموقع), واستنادا إلى استعمال هذه الطرق فانه سيكون هناك تكامل في طرق جمع المعلومات تؤدي إلى تكامل في تحليلها يحقق المنهج المختلط Mixed Methods والذي بدوره يوصلنا إلى أفضل النتائج التي تخدم أغراض هذه الدراسة وتحقق أهدافها, ويمكن القول أن هذا الاطار يهدف إلى الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما هو واقع سياسات التنمية المكانية في حاضرة بنغازي؟
- هل تم مراعاة تطبيق دراسات تقييم الاثر البيئي في المشاريع الاسكانية الجديدة بحاضرة بنغازي؟

1.3. واقع سياسات التنمية الوطنية المكانية في حاضرة بنغازي:

تحضي قضية الإسكان بأولوية خاصة عند تحديد الأهداف ورسم سياسات التطور والتغير الاجتماعي والثقافي للمجتمعات, ويرجع ذلك إلى إبعاد المسالة الإسكانية التي تتجاوز مفهوم توفير المأوى للمواطن, وينظر لها على أنها مسالة متعددة الإبعاد (السياسية والاجتماعية والثقافية والحضارية) حتى أن بعض المعايير الدولية تقيس تقدم المجتمعات في جوانبها الاجتماعية والحضارية بالمؤشرات الرقمية الدالة على معدل الطلب السنوي على السكن ومتوسط سن الزواج بالمجتمع, ومعدل إشغال عدد الأسر للمسكن الواحد وكذلك معدل التنفيذ السنوي للمساكن.

مسيرة قطاع الإسكان قد مرت بعدة مراحل تبعا للسياسات والخطط الإسكانية التنفيذية لتلك السياسات على النحو التالي:

- **المرحلة الأولى** : منذ عام 1970 وحتى عام 1982 .

كانت هذه السياسات الإسكانية تعتمد على مفهوم (أن الدولة الضامن للمسكن) .

- **المرحلة الثانية** : منذ عام 1982 وحتى عام 1996 .

حيث ان السياسات الإسكانية للدولة لم تعد تعتمد المفهوم السابق وأصبحت (عاملا مساعدا) فقط .

- **المرحلة الثالثة** : من عام 1996 وحتى عام 2001 .

حيث أصبحت السياسة الإسكانية لليبيا تدور محاورها في الإقراض العقاري والجهات العامة التي تستثمر في مجال الإسكان وكذلك الإفراد الذين يشيدون من مدخراتهم الذاتية ويستثمرون في مجال السكن والبناء والبيع , وشركات مساهمة و تشاركيات تستثمر في مجال السكن, والدولة تتولى رعاية ذوي الدخل المحدود من خلال رصد مخصصات الإسكان العام بالميزانية. (ابوغرارة، 2003)

2.3. عمليات التخطيط في مجال تخطيط الإسكان :

1.2.3. مخططات الجيل الأول (1968-1980) :

مع زيادة دخل البلاد من النفط وتوفر المال اللازم والرغبة في تخطيط وتنظيم كل التجمعات السكانية في البلاد كلها , كلفت الحكومة أربع شركات استشارية أجنبية بإعداد مجموعة من المخططات العامة والشاملة وإعداد برامج زمنية لتنفيذ هذه المخططات ,

وبالرغم من أهمية المخططات التي أعدت وضرورتها لتنظيم النمو والتطور العمراني إلا أنها فشلت لعدة أسباب كانت المبرر للتوجه لإعداد مخططات جديدة لسنة 2000 .

2.2.3. مخططات الجيل الثاني (1980-2000) :

أعدت استراتيجية مكانية للبلاد ذلك أن الاستراتيجية المكانية ترتبط ارتباطا وثيقا بموضوع التجمعات السكانية في الأقاليم المختلفة , وقد قسمت ليبيا إلى أربعة أقاليم تخطيطية (طرابلس, بنغازي, الخليج, سبها) والجدول(1) يوضح نوع المخططات وأعدادها موزعة على الأقاليم التخطيطية .

الجدول (1) المخططات الشاملة والعامة التي أعدت خلال المرحلة التخطيطية الثانية

نوع المخططات	إقليم طرابلس	إقليم بنغازي	إقليم الخليج	إقليم سبها	الإجمالي
عدد المخططات الشاملة	24	11	2	1	38
عدد المخططات العامة	55	55	11	58	179
مخططات أخرى	11	7	2	3	23
الإجمالي	90	73	15	62	240

المصدر: سعد خليل القز يري ,الجيل الثالث ومستقبل المدن في ليبيا, مكتب العمارة, بنغازي , الطبعة الأولى ,2006

وقد كان توسع المدن مذهلا, حتى أن المخططات التي أعدت قبل سنة 1970 لم تستوعب هذا النمو , ما أدى إلي إعادة النظر فيها, والعمل على إعداد مخططات جديدة حتى سنة 2000, ومع ذلك فحتى المخططات المعدة لسنة 2000 لم تلبث أن أصبحت قاصرة عن استيعاب النمو السكاني المضطرد, الأمر الذي حتم إعداد مخططات الجيل الثالث. (القزيري، 2006)

3.2.3. مخططات الجيل الثالث (2000-2025):

لقد أعدت دراسة السياسة المكانية الوطنية (2006-2030) وضع سياسة التنمية الإقليمية لليبيا لتصحيح الفوارق فيما بين الأقاليم الفرعية وذلك من أجل تعزيز التماسك الوطني في النواحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية, ولقد تم اعتماد هذه الدراسة في عام (2006) وذلك بتبنّي خطوط عامة " للتنمية المستدامة المتوازنة " من أجل التنمية المكانية في ليبيا, لذلك فقد أقرت كل من اللجنة الشعبية العامة للتخطيط (سابقا) ومصلحة التخطيط العمراني أن هناك حاجة إلى إعداد برنامج تخطيط جديد يلي مشروع الجيل الثاني للمخططات، وهذا البرنامج أطلق عليه مشروع الجيل الثالث للمخططات, و هو سلسلة من عمليات التخطيط أطلقتها مصلحة التخطيط العمراني بالشراكة مع برنامج التنمية البشرية التابع للأمم المتحدة (UN-Habitat), و يغطي مشروع الجيل الثالث للمخططات الفترة من (2006-2030) بهدف إعداد سياسات مختلفة ومخططات التنمية المكانية على المستويات الوطنية والإقليمية و الإقليمية الفرعية والحضرية. (مكتب العمارة للاستشارات الهندسية، 2009)

3.3. أصحاب المصلحة والجهات المسئولة (الفاعلين Stakeholder)عن عملية التخطيط :

لتضمين مفاهيم التخطيط الراهنة في عملية القبول والاعتماد, تعد مشاركة أصحاب المصلحة أمرا ذا أهمية بالغة, ان أصحاب المصلحة ومساهماتهم هي من متطلبات صنع القرار القائم علي الاتفاق العام, والإدارة الجيدة, والتخطيط الشفاف, والتخطيط المرن والمتجاوب, والتنمية المستدامة والتحكم في التغير القائم علي النهج ألتشاركي و التعددي, وسيكون لكبر حجم مجموعة النشطاء فائدة كبيرة, إذا ما نسقت هذه المجموعة لتطوير أدوات واليات تخطيط فنية وقانونية, وهذه لاشك, ستستخدم من اجل الوصول المريح الي الخدمات الحضرية ومرافق البنية التحتية ومعايير التخطيط المكاني المعززة, والحصول علي بنية بجودة أفضل, والسمات الجمالية الحضارية والمقومات التقليدية المصونة بشكل كاف ومبادرات التحديث المطورة علي نحو جيد. والجدول(2) يبين تصنيف أصحاب المصلحة الرئيسيين والثانويين. (مكتب العمارة للاستشارات الهندسية، 2009)

جدول رقم (2) تصنيف أصحاب المصلحة(الفاعلين) الرئيسيين والثانويين

أصحاب المصلحة الرئيسيين	أصحاب المصلحة الثانويين
• اللجنة الشعبية العامة (سابقا) • مصلحة التخطيط العمراني • برنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية • مكتب البحوث والاستشارات الهندسية • مكتب الاستشارات الهندسية للمرافق • المكتب الوطني للاستشارات • مكتب العمارة للاستشارات الهندسية • جهاز الإسكان والبنية التحتية • جهاز تنمية وتطوير المراكز الإدارية • صندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية • المتعهدون المحليون • الصحافة • مصلحة الطرق والجسور	• المركز الوطني للمعلومات والإحصاء • المركز الليبي للجودة والمعايير • مصلحة الرفع المساحي • المركز الليبي للاستشعار عن بعد • البرنامج الوطني للغطاء النباتي • الهيئة العامة للبيئة • جهاز استثمار مياه النهر الصناعي • الشركة العامة للمياه والصرف الصحي • الشركة العامة للكهرباء • الشركة العامة للبريد والاتصالات • مؤسسة الاستثمار الأجنبي المباشر • الهيئة العامة للسياحة • مصلحة السجل العقاري • مصلحة الأملاك العمة

المصدر: مكتب العمارة للاستشارات الهندسية ,تقرير المخطط الشامل بنغازي, التقرير الخامس, بنغازي 2009

ومما سبق نلاحظ وبوضوح ان سياسات التنمية المكانية الوطنية في ليبيا قد تبنت مفهوم الاستدامة في كافة القطاعات, وخاصة قطاع الإسكان حيث أدخلت العديد من مفاهيم الاستدامة في السياسات المتعلقة بهذا القطاع من خلال خطط وبرامج ومشاريع إسكانية تمثلت في التأكيد علي أنشاء تجمعات سكنية جديدة, حيث أعدت دراسة السياسة المكانية الوطنية (2006–2030) وضع سياسة التنمية الإقليمية لليبيا لتصحيح الفوارق فيما بين الأقاليم الفرعية وذلك من أجل تعزيز التماسك الوطني في النواحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية, وذلك بتبنّي خطوط عامة "للتنمية المستدامة ألمتوازنة" من أجل التنمية المكانية في ليبيا, وقد انعكس تبني مفهوم الاستدامة في هذه الخطط والبرامج والمشاريع في وضع العديد من الاعتبارات سواء علي مستوي التخطيط الإقليمي أو التخطيط الحضري, وتحديد دور المساهمين (أصحاب المصلحة) في العملية التخطيطية بكافة مراحلها والتأكيد علي دور المواطنين من خلال اعتماد مفهوم المشاركة المجتمعية في كافة مراحلها (التوطين, التخطيط, التصميم, التنفيذ, الإشغال والصيانة) لهذه المشاريع.

4.3. خصائص مناطق الدراسة : Characteristics of case study areas

1.4.3. الموقع بالنسبة لحاضرة بنغازي : Location within Agglomeration

تقع مناطق الدراسة في مواضع متعددة و مختلفة موزعة على كافة انحاء المخطط الشامل المعتمد لحاضرة بنغازي الشكل (2), حيث انها متمثلة في تجمعات الإسكان الاستثماري والإسكان الذاتي, وتحديدا تلك التجمعات التي مرت بجميع مراحل إنتاج البيئة السكنية (توطين, تخطيط, تصميم, تنفيذ, إشغال وصيانة) أي أنها وصلت الي مرحلة الإشغال في كلا النوعين, والجدول (3) يبين التجمعات السكنية المحددة ضمن مناطق الدراسة بالإضافة الى طرق الإنتاج والمجال المكاني.

جدول (3) التجمعات السكنية المحددة ضمن مناطق الدراسة من حيث طرق الإنتاج والمجال المكاني

ت	اسم المخطط	طرق الانتاج	المجال المكاني
1	رحبة العجلات	استثماري	على طرف المخطط (شمالا)
2	حي 2 مارس	استثماري	وسط المخطط
3	المجاورة (د)	ذاتي	على طرف المخطط (شرقا)
4	المستشفى العسكري	ذاتي	وسط المخطط
5	بوشليف/ قاريونس	ذاتي	على طرف المخطط (جنوب غرب)

المصدر: استنادا إلي الزيارات الميدانية (2023) والمخططات المعتمدة من مصلحة التخطيط العمراني بنغازي – 2009

شكل (2) مواقع مناطق الدراسة

المصدر: مكتب العمارة للاستشارات الهندسية ,تقرير المخطط الشامل بنغازي, التقرير الخامس, بنغازي 2009

2.4.3. خصائص الاسكان Housing characteristic:

تم تناول خصائص الاسكان بمنطقة الدراسة من حيث النسيج والنمط التخطيطي ومن حيث توفر الخدمات والمرافق وذلك على النحو التالي:

1.2.4.3. النسيج والنمط التخطيطي Urban pattern :

أوضحت الدراسة الميدانية أن النمط التخطيطي السائد في تخطيط التجمع السكني (رحبة العجلات) قد تمثل في نوعين رئيسيين من أنماط التخطيط الحضري, احدهما النمط الشبكي Grid iron والأخر النمط المقفل Cul-du-sac.

2.2.4.3. السكن من حيث النوع Housing typology:

ينحصر نوع السكن بمنطقة الدراسة والبالغ عددها 2218 وحدة سكنية في نوعين رئيسيين من السكن (الدارة, الشقة), يشكل نوع الدارة منها نسبة 81% أي عدد 1803 وحدة سكنية, اما نوع الشقة تشكل نسبة 19% أي 415 وحدة سكنية, وهي غالبا ما تكون على هيئة عمارات سكنية, وتضم كل عمارة شقتين أو اكثر وبنماذج متعددة ومساحات مختلفة, أما تلك العمارات الواقعة على امتداد الطرق الرئيسية, فعلى الأغلب يكون الطابق الأرضي منها مخصصا للاستعمالات غير السكنية (تجارية وصناعية ومكاتب).

3.2.4.3. الخدمات والمرافق العامة Availability of public utilities and services :

تضمن مخطط هذا التجمع السكني بعض المناطق المخصصة للخدمات والمرافق العامة, غير انه من الملاحظ ان اغلبها لم يتم تنفيذه بهذا التجمع الامر الذي قد يعكس اراء وانطباعات المستخدمين حول توفر هذه المرافق والخدمات الضرورية لسكانه, والجدير بالذكر ان جملة من المرافق الخدمية العاملة الان بهذه التجمعات هي قطاع خاص وليس عام, ونذكر منها على سبيل المثال العديد من العيادات والمدارس الخاصة والمراكز التجارية, وان المسجد قد شيد بالمجهود الذاتي, وكذلك خدمات النظافة العامة تقوم بها جهات خاصة وعلى حساب المواطنين.

5.3. مدى مراعاة تطبيق دراسات تقييم الاثر البيئي في المشاريع الاسكانية الجديدة بحاضرة بنغازي:

في هذا الجزء تم تناول أراء وانطباعات (الفاعلين من القطاعين الخاص و العام) حول عملية إنتاج البيئة السكنية لهذه التجمعات السكنية وذلك في محاولة للإجابة عن مدى مراعاة تطبيق دراسات تقييم الاثر البيئي في هذه التجمعات, حيث ان وحدة التحليل في مناطق الدراسة هي العناصر البيئية المؤثرة وفقا لطرق و وسائل تقييم الاثر البيئي, وتم تعزيز هذا التحليل بالبيانات التي تم تجميعها من المصادر الاخرى سواء الميدانية (الاستبيان, المقابلات, الملاحظة, الرفع المساحي للموقع) أو الوثائقية (إحصائيات المساكن,

تعدادات السكان, مساحات المشاريع السكنية, الوثائق الإدارية, الدراسات الرسمية, الخرائط, القوانين و اللوائح التخطيطية), والمتعلقة بهذا الجزء من التحليل تحقيقا لمنهجية الدراسة المتبعة.

1.5.3. أراء وانطباعات (الفاعلين) حول مرحلة (التوطين) :

تعد مرحلة التوطين, المرحلة الاولى عند تنفيذ السياسات العامة لمشاريع التنمية بصفة عامة والمشاريع الاسكانية الجديدة بصفة خاصة, و تعتبر دراسات تقييم الاثر البيئي هي اول عملية تمهد لقرارات التوطين وفق مفاهيم الاستدامة في البيئة السكنية بحيث تحافظ على البيئة الطبيعية وتخلق هذه المشاريع قاعدة اقتصادية توفر فرص السكن والعمل معا, ويكون التوطين وفقا للخصائص الاجتماعية للفئة المستهدفة بالتوطين, ويكون منسجما مع سياسات التنمية الوطنية المكانية للدولة والتي تستدعي التنسيق بين المستوى الاعلى والمستوى الادنى للجهات الفاعلة وصناع القرار وضرورة تمكين المستخدم من المشاركة المجتمعية المباشرة في قرار التوطين, والتي تعتبر مقياس أساسي لتحديد مدى مراعاة تطبيق دراسات تقييم الاثر البيئي في هذه المرحلة. فقد تم تناول مرحلة التوطين على النحو التالي:

2.5.3. دراسات تقييم الاثر البيئي: اوضحت الدراسة الميدانية من خلال استطلاع الجهات الفاعلة حول مرحلة توطين هذه التجمعات السكنية ان 95% من عينة الجهات الفاعلة والتي عددها 12 وتمثل مجموعة من الهيئات و المصالح والمؤسسات و الشركات العقارية و التي من بينها تحديدا مصلحة التخطيط العمراني بحاضرة بنغازي قد اكدوا انه لم يسبق توطين هذه التجمعات اية دراسات لتقييم الاثر البيئي, وان توطين هذه التجمعات لم يراعي اعتبارات العناصر البيئية المؤثرة في تقييم هذه المشاريع, و بان التوطين لم يكن وفق الخصائص الاجتماعية للفئة المستهدفة بالتوطين ولا توفر فرص ملائمة للسكن والعمل معا لهم, الامر الذي لا يتماشى مع مبدأ التنمية المستدامة في سياسات التنمية المكانية الوطنية للدولة الليبية و التي تؤكد على ضرورة ان تخلق هذه المشاريع قاعدة اقتصادية توفر فرصا للسكن والعمل معا بهذه التجمعات السكنية الجديدة مع مراعاة الجوانب البيئية المؤثرة في نجاح توطين هذه المشاريع لكونها من اهم اعتبارات التوطين, الامر الذي يعكس اراء وانطباعات الجهات الفاعلة حول توطين هذه التجمعات السكنية.

3.5.3. العمل بالتوافق مع سياسات التنمية المكانية الوطنية: أوضحت الدراسة الميدانية أن 83% من عينة الجهات الفاعلة اكدوا بان العمل بهذه التجمعات كان وفق سياسات التنمية في مجال الاسكان, وحيث ان سياسات التنمية الوطنية المكانية تم فيها التأكيد على ضرورة التنسيق بين المستوى الاعلى والمستوى الادنى للجهات الفاعلة وصناع القرار من اجل خلق تنمية مستدامة ومتوازنة تراعي الجوانب البيئية للمواقع المستهدفة و الجوانب الاجتماعية و الاقتصادية للمستخدمين لمشاريع التنمية المكانية, وعلى الرغم من ذلك إلا انه قد لوحظ ان توطين بعض هذه التجمعات تم بالمخالفة لسياسات التنمية الوطنية المكانية للدولة حيث تم تجاهل المخططات الشاملة المعتمدة لحاضرة بنغازي بصفة عامة, ونود التنبيه هنا الى ان هذه المخططات المعتمدة كانت نتاج لدراسات علمية مبنية على أسس ومعايير تخطيطية سليمة تترجم سياسات الدولة في مجال التخطيط العمراني والنشاط الاسكاني المتمثل في توطين العديد من التجمعات السكنية. وقد تجلت هذه المخالفات بوضوح في تجمع رحبة العجلات وحي 2 مارس وهما من مشاريع الاسكان الاستثماري, حيث تم توطين تجمع رحبة العجلات بالمخالفة للاستعمالات المعتمدة للمخطط الشامل, وتم توطين تجمع حي 2 مارس بالمخالفة لتصنيف الكثافات السكنية, والشكل (3) يبين تصنيف الاستعمالات المعتمدة لموقعي هذان التجمعان والتي تم بها التوطين بالمخالفة.

شكل (3) تصنيف الاستعمالات المعتمدة للمواقع التي تم بها التوطين بالمخالفة

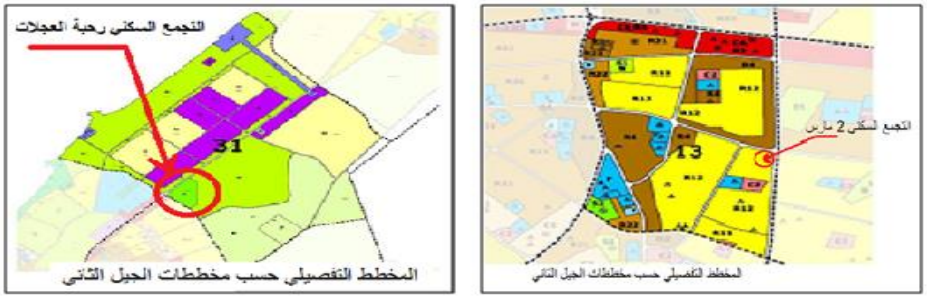

المصدر: مكتب العمارة للاستشارات الهندسية ,تقرير المخطط الشامل بنغازي, التقرير الخامس, بنغازي 2009

وقد نالت كذلك تجمعات الاسكان الذاتي نصيبها ايضا من المخالفة للاستعمالات المعتمدة وفق المخطط الشامل, والتي تجلت بوضوح في التجمع السكني بوشليف بحي قاريونس, حيث تم توطين هذا التجمع بالمخالفة لتصنيف الاستعمالات المعتمدة بالمخطط الشامل, والشكل (4) يبين تصنيف الاستعمالات المعتمدة لموقع هذا التجمع والتي تم به التوطين بالمخالفة .

شكل (4) تصنيف الاستعمالات المعتمدة لموقع تجمع بوشليف

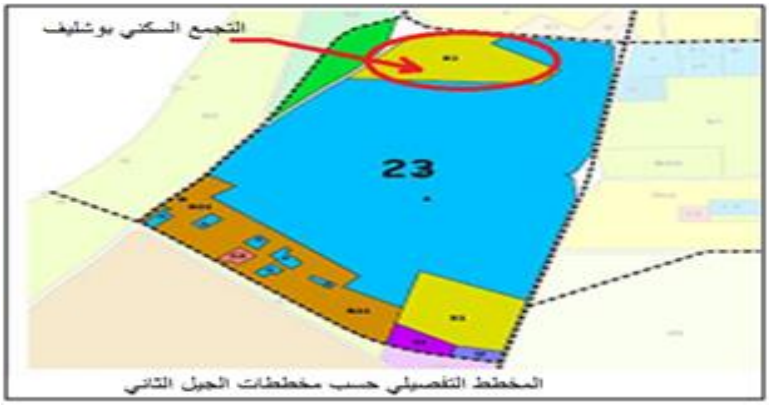

المصدر: مكتب العمارة للاستشارات الهندسية ,تقرير المخطط الشامل بنغازي, التقرير الخامس, بنغازي 2009

بالإضافة الي ما ورد في تقرير دراسة مراقبة الإسكان والمرافق بنغازي حول المواقع التي تم استهدافها لمشروع الإسكان الاستثماري 60000 وحدة سكنية بمدينة بنغازي, وكذلك المقابلات الشخصية مع معدي هذا التقرير بشكل مباشرة, فإنهم اشاروا الى وجود بعض العوائق المختلفة التي واجهت عملية توطين هذه المشاريع والتي ذكروا منها على سبيل المثال بعض العوائق الطبيعية وكذلك بعض النزاعات من حيث ملكية تلك الاراضي التي استهدفت لتوطين هذه المشاريع. والجدير بالذكر ان انطباع الجهات الفاعلة حول توطين هذه المشاريع كان بأنه ملائم, حيث تبين من خلال الدراسة الميدانية ان اغلب مؤيدي هذا الانطباع كانوا من شركات القطاع الخاص للمقاولات والبناء والاستثمار العقاري, حيث تبين ايضا انهم هم من قام بمعظم مراحل العملية الاسكانية, ويعزى ذلك الى ان هذه الشركات تبحث عن مصالحها المادية وليست معنية بأسس واعتبارات توطين تلك التجمعات السكنية, الشكل (5)

الشكل (5) انطباع للجهات الفاعلة عن مرحلة التوطين

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية (2023).

4.5.3. المشاركة المجتمعية في صنع قرار التوطين : أوضحت الدراسة أن 90% من العينة أفادوا بأنهم لم يشاركوا في قرار توطين هذه التجمعات السكنية, وهذا ما اكده ايضا قسم التخطيط الحضري بمصلحة التخطيط العمراني بمدينة بنغازي, بالإضافة الى ما افاد به مكتب الشؤون الفنية بمكتب العمارة للاستشارات الهندسية وهو الجهة المكلفة بإعداد مخططات الجيل الثالث من خلال المقابلات التي جرت معهم اثناء العمل الميداني حيث افاد بان اغلب مواقع هذه التجمعات لم يكن طرفا في قرار توطينها, وبالإشارة الى سياسات التنمية المكانية الوطنية للدولة وما اقرته وأكدت عليه من ضرورة تمكين المستخدم النهائي من المشاركة المجتمعية المباشرة في قرار التوطين, إلا ان ما تم هو خلاف ذلك, الامر الذي يعكس الآراء والانطباعات حول توطين هذه التجمعات السكنية.

6.3. اهم النتائج Most important results :

1. ان قرارات توطين هذه التجمعات السكنية لم تتخذ وفق دراسات تقييم الاثر البيئي.
2. ان هذه التجمعات لم تخلق قاعدة اقتصادية توفر السكن والعمل معا.
3. لم يكن التوطين وفقا للخصائص الاجتماعية للفئة المستهدفة بالتوطين.
4. لم يكن التوطين منسجما مع سياسات التنمية الوطنية المكانية للدولة والتي تستدعي التنسيق بين المستوى الاعلى والمستوى الادنى للجهات الفاعلة وصناع القرار.
5. لم يتم تمكين المستخدم من المشاركة المباشرة في قرار التوطين.

7.3. التوصيات:

1. ضرورة الربط بين مشروعات التنمية المستدامة و دراسات الاثر البيئي في توطين المشاريع الاسكانية كونها مطلب حيوي لإرساء العمران والاستقرار بهذه المشاريع.
2. المحافظة على عناصر البيئية الطبيعية و حمايتها و استغلالها بالشكل المستدام و المتوازن.
3. الالتزام بتطبيق مفاهيم الاستدامة بمختلف ابعادها (الاجتماعية و الاقتصادية والبيئية) في البيئة الحضرية.
4. التنسيق بين المستوى الاعلى والمستوى الادنى للجهات الفاعلة وصناع القرار.
5. تمكين المستخدم من المشاركة المباشرة في قرار التوطين.

المراجع

ابوغرارة. (2003). *الاسكان في الجماهيرية الوضع القائم و تحديد الاحتياجات*. بنغازي، ليبيا: نقابة المهن الهندسية.

القزيري. (2006). *الجيل الثالث و مستقبل المدن في ليبيا* (الإصدار الاول، المجلد 1). بنغازي، ليبيا: مكتب العمارة.

رياض. (2006). تطوير منهجية لتقييم الاثر البيئي بما يتلائم مع حاجة المجتمع الفلسطيني التنموية و البيئية. *جامعة النجاح الوطنية*، الصفحات 12,11.

سايح تركية. (2014). *حماية البيئة في ظل التشريع الجزائري* (المجلد 1). الاسكندرية، مصر: مكتبة الوفاء القانونية.

علاء و ندى. (2020). دور الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة. *مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، عدد خاص*، الصفحات 100,90.

محمدالصيرفي. (2008). *السياحة و البيئة بين التأثر و التأثير* (المجلد 1). القاهرة، مصر: دار الهناء للتجليد الفني.

مكتب العمارة للاستشارات الهندسية. (2009). *تقرير المخطط الشامل, التقرير الخامس, بنغازي*. بنغازي، ليبيا: مكتب العمارة.

ممدوح. (يناير, 2008). الادارة البيئية لتقييم الاثر البيئي للمشروعات. *مجلة اسيوط للدراسات البيئية*، صفحة 105.

منصور. (ديسمبر, 2009). دراسة مدى التاثير على البيئة لحمايتها من اخطار التوسع العمراني. *مجلة البحوث والدراسات العلمية جامعة يحي فارس*، صفحة 136.

References:

Ahmed, M. S. M. (2008). *Environmental management for environmental impact assessment of projects. Assiut Journal of Environmental Studies, Issue 32, p. 105.*

Al-Qazairi, S. K. (2006). *The third generation and the future of cities in Libya (1st ed.). Benghazi, Libya: Architecture Office, pp. 23-29.*

Al-Sirafi, M. (2008). *Tourism and the environment: Between influence and impact (1st ed.). Cairo, Egypt: Al-Hanaa Artistic Binding House, pp. 182-183.*

Amer, R. H. Y. (2006). *Developing a methodology for environmental impact assessment in line with the Palestinian community's developmental and environmental needs (Master's thesis). Graduate School, An-Najah National University, Palestine, pp. 21-11.*

Architecture Consulting Office. (2009). *Comprehensive planning report for Benghazi, Fifth report. Benghazi, Libya, pp. 1-3-5.*
Bougarara, S. A. (2003). *Housing in the Jamahiriya: The current situation and determining needs. Second National Conference of Engineers, Engineering Professions Syndicate, Benghazi, Libya, pp. 88-90.*
Mahdi, A. W., Sattam, N. S., & Hamad, R. K. (2020). *The role of renewable energies in achieving sustainable development: An analytical study. Kirkuk University Journal for Administrative and Economic Sciences, Special Issue, pp. 99-100.*
Majaji, M. (2009). *Study of the impact on the environment as a tool to protect it from the dangers of urban expansion. Journal of Scientific Research and Studies, Yahya Faris University, Issue 03, p. 136.*
Turkiya, S. (2014). *Environmental protection under Algerian legislation (1st ed.). Alexandria, Egypt: Al-Wafa Legal Library, p. 136.*